حادثة لوكربي عام ١٩٨٨ م. وأثرها على العلاقات الأمريكية- الليبية

أ.م.د. هاني عبيد زباري

جامعة البصرة– كلية الآداب/ قسم التاريخ

Obeed975@gamil.com

الملخص:

تناول هذا البحث في بدايته، مسار العلاقات الامريكية الليبية بعد قيام ثورة الفاتح من أيلول ١٩٦٩ وتسلم العقيد معمر القذافي السلطة في ليبيا، ثم بحث في حادثة لوكربي، ,والتي شكلت بداية مرحلة اكثر تدهورا في العلاقات بين البلدين ، وأدت الى اتخاذ الرئيس الامريكي رونالد ريغان قرار ضرب مواقع مهمة في ليبيا. ثم قامت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب بفرض حصار اقتصادي وعسكري ودبلوماسي الامر الذي ترك اثاره السلبية على الشعب الليبي. لقد تضررت المصالح الامريكية من السياسة الثورية التي اتبعها نظام ثورة الفاتح، مما اوجد حالة من العداء بين البلدين زادت حدتها حادثة لوكربي.

الكلمة المفتاحية: (حادثة لوكربي، العلاقات الليبية الامريكية ١٩٨٨).

The Lockerbie incident in 1988 and its impact on US-Libyan relations

Dr. Hani Obeed Zbare

University of Basrah

College of Arts

Abstract

In its beginnings, this research dealt with the course of the US-Libyan relations after the Al-Fateh revolution of September 1969 and Colonel Muammar Gaddafi took over power in Libya, then discussed the Lockerbie incident, which marked the beginning of a more deteriorating phase in the

relations between the two countries, and led to the adoption of US President Ronald Reagan The decision to hit important sites in Libya. Then the administration of US President George W. Bush imposed an economic, military and diplomatic blockade on the matter, which had negative effects on the Libyan people. American interests were harmed by the revolutionary policy pursued by the Al-Fateh revolution, which created a state of enmity between the two countries, exacerbated by the Lockerbieincident.
Keyword: (Lockerbie incident, Libyan-American relations 1988).

المقدمة:

سبق حادثة لوكربي سجل حافل من التوتر في العلاقات الامريكية الليبية إثر التحول الكبير في العلاقات بين الطرفين من مرحلة التعاون التي تجسدت خلال مرحلة الحكم الملكي ، إلى مرحلة الصدام إبان مرحلة الحكم الجمهوري، أي فيما بعد قيام ثورة الفاتح الليبية في ايلول ١٩٦٩.

فبعد قيام الثورة بات واضحاً أن السياسة الليبية كانت معادية للمصالح الأمريكية، حيث شكل انطلاق ثورة الفاتح بقيادة القذافي نقطة تحول كبرى في العلاقات الليبية– الأمريكية والغربية بشكل عام، لأن قيادة الثورة قد اعتمدت سياسات ومواقف ذات نهج ثوري على مختلف المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، اذ تجلت تلك السياسات برفض القيادة الليبية لكافة أشكال التبعية والهيمنة الغربية في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط تحديدا، وفي الاتجاه الآخر اعتمدت الإدارة الأمريكية والدول الغربية الحليفة لها على وضع استراتيجيات عدة لمواجهة التوجهات الليبية، ومن تلك الاستراتيجيات استخدام القوة العسكرية، وفي ضوء ذلك فقد جاءت حادثة لوكربي لتقلي بظلالها على مزيد من التصعيد والتوتر في تلك العلاقات، وفي هذا البحث سنلقي الضوء على طبيعة أثر هذه الحادثة على العلاقات الأمريكية–الليبية من خلال

مبحثين: الأول- طبيعة العلاقات الليبية- الأمريكية بعد الحكم الملكي، والثاني -أزمة لوكربي وأثرها في العلاقات الليبية- الأمريكية.

المبحث الأول- طبيعة العلاقات الأمريكية الليبية بعد الحكم الملكي.

بعد قيام الثورة الليبية ضد الحكم الملكي أو ما تعرف بثورة الفاتح في ايلول عام ١٩٦٩ حدث تغير كبير في الموقف ا لليبي من السياسة الأمريكية ، فقد سعت السياسة الليبية الجديدة إلى نقل ليبيا من موقف الضعف والتبعية [١].، فقبل الثورة لم يكن أحد ليتوقع أن يحصل هذا التغيير في العلاقات الأمريكية- الليبية، فالهيمنة الأمريكية وتدخلها في شؤون ليبيا إبان الحكم الملكي كانت جلية من خلال فرض وجود قواعد عسكرية أمريكية في ليبيا، ولم يكن هذا الأمر ليحدث لولا مباركة الملك محمد ادريس السنوسي (١٩٥١-١٩٨٣)[٢] في ذلك الوقت، وبعد قيام الثورة أخذت العلاقات الأمريكية-الليبية بالتدهور حتى وصلت لمرحلة القطيعة التامة، فالدولتان بدا لهما وجهات نظر ومواقف متباينة، وفي كثير من الأحيان كانت تلك المواقف متعارضة بشأن الكثير من القضايا والمسائل الدولية لا سيما القضية الفلسطينية، فما كانت تراه ليبيا مشروعاً وضمن الحقوق الإنسانية كانت تراه الولايات المتحدة تهديداً لمصالحها في العام[٣].

لقد تبنت قيادة الثورة الليبية وعلى راسها العقيد معمر القذافي [٤] العديد من السياسات والمواقف القومية ذات الأبعاد الوحدوية والتحررية والتي كانت تهدف من خلالها تحقيق التنمية العربية بعيداً عن التبعية للأنظمة الغربية وبشكل الخاص الولايات المتحدة الامريكية، وهذا كان يتعارض مع المصالح الأمريكية والغربية في العالم بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص[٥].

فالغاية من الثورة لم تكن فقط التخلص من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السيئة إبان الحكم الملكي فقط، بل التخلص من الهيمنة العسكرية والمدنية التي كانت تحظى بها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في ليبيا [٦].

فالعلاقات الليبية- الأمريكية تأثرت سلباً بشكل كبير، وهناك العديد من الأسباب وراء ذلك والتي يمكن رصدها بما يلي:

أولاً- عدم علم الولايات المتحدة الأمريكية بانطلاق الثورة الليبية، فبالرغم من أن التغيير والتحول السياسي في ليبيا كان أمراً متوقعاً وأن أيام الملك أصبحت معدودة لكن الجهة التي قامت باالثورة كانت هي المفاجئة بالنسبة للغرب، حيث أن غالبية السفارات ووكالات الاستخبارات للدول الكبرى التي تهتم بالشأن الليبي كانت تتوقع أن يقود هذا التغيير ضباطاً من ذوي الرتب العليا، وعليه فإن الولايات المتحدة الامريكيةقد نظرت نظرة الشك والريبة لأن قادة شبان هم من فجروا الثورة[٧].

ثانياً- موقف الثورة من القواعد الأجنبية في ليبيا؛ ففي إطار حرص الثورة الليبية على نفي شبهة الانقلاب العسكري، وإضفاء صفة الثورة الشعبية على التحول السياسي في ليبيا، فقد بدأت النوايا الحقيقية لدى الثورة تتجلى من التواجد الأجنبي والقواعد الأجنبية في ليبيا عندما أعلن معمر القذافي من ذلك بالقول: ضرورة جلاء القواعد الأمريكية، وعدم السماح بالتواجد الأجنبي على أرض ليبيا [٨].

وبلا شك أن مثل هذا الموقف يعد صفعةً للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، لا سيما أن الولايات المتحدة الامريكية كانت تنظر لليبيا بمثابة قاعدة استراتيجية عسكرية ونقطة حيوية للربط بين القواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة حول العالم، الأمر الذي نجم عنه التوتر الشديد في العلاقات بين البلدين.

وقد جاءت مطالب الثوار للقوات الأمريكية بالانسحاب من قواعدها في ليبيا تزامناً مع مطالبهم بانسحاب القوات البريطانية وجلاء القوات البريطانية من الأرض الليبية، لكن الولايات المتحدة الامريكية كان لها وجهة نظر مختلفة، فقد طرحت راي باستخدام القوة العسكرية ضد الثورة، وهذا ما اعتمدته وزارة الدفاع الامريكية بالاجتماع مع الرئيس الأمريكي (ريتشارد نيكسون[٩]،Richard Nixon) في شهر كانون الاول عام ١٩٦٩ أي بعد قيام الثورة بثلاثة أشهر، وذلك بتوجيه ضربة عسكرية مباشرة ضد الثورة الليبية، لكن وزارة الخارجية الامريكية رفضت المقترح لانها رأت بان القيام بأي عمل عسكري مباشر سيكون بمثابة تهديد مباشر للقاعدة العسكرية الأمريكية في طرابلس، وأن الليبيين سيقومون بأعمال عنف وتخريب مما ستنجم عنه خسائر عسكرية في الأرواح والمعدات، فاقتنع الرئيس الأمريكي بوجهة النظر وزارة الخارجية وامر بعد مفاوضات مباشرة مع قيادة الثورة الليبية حول مستقبل القوات الامريكية في ليبيا[١٠].

وجاءت القناعة الأمريكية نتيجة القلق الذي انتابها لا سيما تجاه قاعدة (ويلس Wheelus) [١١] التي تضم ستة آلاف جندي أمريكية وأربعة آلاف من أفراد أسرهم، فضلا عن وجود عدد هائل من الطائرات الفانتوم(phantom)، فكانت تلك القاعدة تعد من أهم القواعد الأمريكية في ليبيا والتي تقع علئ ضفاف البحر المتوسط، وهذا ما دفع بالإدارة الأمريكية للاعتراف بأن التراجع في المنطقة أمر لا مفر منه[١٢].

ثالثاً- ازعجت السياسة النفطية للثورة الليبية، الولايات المتحدة الامريكية التي خشيت من تاميم النفط الليبي وخسارة الشركات النفطية الامريكية التي كانت تستثمر في ليبيا على أرباح هائلة .[١٣].

رابعاً- الموقف الليبي من القضية الفلسطينية. كانت مواقف البلدين من القضية الفلسطينية متناقضة، فالقضية الفلسطينية هي القضية العربية المركزية؛ لأنها تعبر عن

الهوية العربية والقومية العربية، وتشكل محور العقيدة القومية للثورة الليبية، وأنتجت الضرورة الملحة للوحدة العربية، فمنذ قيام الثورة الليبية كانت القضية الفلسطينية محوراً أساسياً في السياسة الخارجية الليبية، فقد حددت الثورة موقفها تجاه أي دولة بموقفها المساند للقضية الفلسطينية، وبات واضحاً أن رفض ليبيا وغيرها من الدول العربية والإسلامية الاعتراف بإسرائيل من أهم أسباب التي دفعت الولايات المتحدة الامريكية لموقفها المعادي لليبيا بضغط من اللوبي الصهيوني، ولتأكيد امتناع ليبيا على الاعتراف بإسرائيل فقد ردت على إعلان الولايات المتحدة الامريكية بتقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل عام ١٩٧٣ بفرض حظر شامل على كافة صادرات النفط للولايات المتحدة الأمريكية، وتبعتها دول عربية أخرى مثل المملكة العربية السعودية(١٤).

وفي النصف الثاني من عقد السبعينيات من القرن الماضي اتجهت العلاقات الليبية الأمريكية لمزيد من التدهور، بسبب السياسة الليبية الداعمة لحركات التحرر الوطني العالمي بشكل عام وحركات التحرر الوطني الفلسطينية بشكل خاص، وهذا نابع من القناعة الليبية بضرورة تدمير الإمبريالية العالمية، الأمر الذي عدته الولايات المتحدة الأمريكية دعماً متزايداً(للإرهاب الدولي)، وهو ما عبر عنه تقرير المخابرات المركزية الأمريكية CIA في نيسان عام ١٩٧٦، الذي اشار إلى نظام العقيد معمر القذافي بثروته النفطية المتزايدة، والذي أصبح ومنذ عدة سنوات أكبر مناصر (للعنف الثوري)، وكذلك ما كشف عنه بالتورط الليبي مع (الجماعات الإرهابية)(١٥).

وفي ظل تلك التطورات السلبية في مسيرة العلاقات بين الجانبين، تحولت العلاقات الى مشهد عدائي، اذ كانت احداث الثاني من كانون الأول ١٩٧٩، اسوء مامرت بة العلاقات الامريكية – الليبية، فقد احرق متظاهرون ليبيون مبنى السفارة الامريكية في العاصمة الليبية طرابلس، وأفادت مصادر صحفية بان السلطات الليبية

ربما تكون ضالعة بالعملية [١٦]اذ قدر عدد المتظاهرين نحو ٢٠٠٠ متظاهر تجمعوا عند مقر السفارة الامريكية في طرابلس ومن ثم احرقوها بالكامل [١٧]

وامام هذه الاحداث قررت الولايات المتحدة الامريكية في بداية عام ١٩٨٠ تجميد علاقاتها مع ليبيا وسحب جميع الدبلوماسيين منها احتجاجاً على احراق سفارتها في طرابلس، بعد ان تاكدت من ضلوع معمر القذافي في احراقها، في الوقت الذي حاول فيه القائم بالاعمال الليبية "المكتب الشعبي" في الولايات المتحدة الامريكية على الحضيري [١٨]ارجاع العلاقة بين البلدين الى سابق عهدها من خلال بيلي كارتر [١٩] " Billy Carter" شقيق ا لرئيس الأمريكي جيمي كارتر.

وفي عقد الثمانيات لم تكن العلاقات الليبية الأمريكية بأحسن حالها، بل على العكس ازدادت سواءً وتعقيداً، حيث أنه ومع النصف الثاني من هذا العقد وصلت مرحلة العلاقات لحد المواجهة العسكرية المسلحة وفرض الحصار والعقوبات على ليبيا، بشكل خاص في أعقاب أزمة لوكربي.

وقد برزت المواجهة العسكرية بين البلدين بصورة واضحة إثر التوجهات العسكرية الأمريكية بالتدخل في تعاملها مع العالم ودول الشرق الأوسط بشكل خاص وذلك إبان حكم الرئيس الأمريكي رونالد ريغان "Ronald Reagan١٩٨١– ١٩٨٩"[٢٠]. فمنذ بدء رئاسته صمم على كبح ماعده دور ليبيا المزعزع للاسقرار في المنطقة، وفي النظام الدولي ايضاً، ففي اليوم الذي أعقب تنصيبه تراس اجتماعاً لمجلس الامن القومي كانت فيه ليبيا أحد مواضيع النقاش الرئيسة، وتقرر فيه تغيير سياستها تجاه ليبيا [٢١] ففي مطلع اذار ١٩٨١ أعلن وزير الخارجية الأمريكي السكندر هيغ " AlexanderHaij"[٢٢] ان الولايات المتحدة الامريكية"لديها ادلة على وجود معسكرات تدريب إرهابيين في ليبيا" [٢٣]

ومع تصاعد الخلافات الامريكية الليبية بدءت وكالة الاستخبارات الامريكية بالتخطيط للإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي[٢٤]، وفي الوقت نفسه قامت الإدارة الأمريكية بطرد البعثية الليبيةلدبلوماسيية في واشنطن التي كانت تعرف (المكتب الشعبي) ، وبررت ذلك باتهام موظيفيها قيامهم باعمال غير قانونية وغير دبلوماسية منها دعم (الإرهاب) ومضايقة المعارضين الليبين المقيمين في الولايات المتحدة الامريكية ،[٢٥] كما فرضت إدارة ريغان عقوبات اقتصادية عى ليبيا حظرت فيه استيراد النفط الليبي والحقته بقرار حظر تصدير المنتجات الامريكية الى ليبيا، حيث انخفت االواردات الامريكية من ليبيا من (٥،٥) مليار دولار الى (١،٥) مليار دولار وشمل الحظر بيع الطائرات وقطع الغيار، ومنع تصدير أي نوع من المنتجات أو التقنيات الأمريكية لليبيا[٢٦].

وصل التوتر في العلاقات الامريكية الليبية أشده. في يوم التاسع عشر من اب عام ١٩٨١ فوق جزيرة سرت، حيث قام الطيران الأمريكي بإسقاط طائرتين عسكريتين ليبيتين فوق جزيرة جزيرة سرت بحجة أن إحداهما أطلقت صاروخاً من طراز (جو جو) على طائرة أمريكية [٢٧].

وسبق ذلك نشاط لحشود عسكرية أمريكية قرب المياه الإقليمية [٢٨]الليبية وتواجد للأسطول الأمريكي السادس، وكان معمر القذافي قد حذر مسبقاً الإدارة الأمريكية بالقول:" أن التدخل العسكري إذا حصل سيفتح الباب لتدخل قوى عسكرية أخرى من خارج المنطقة الأمر الذي سيجعلها فوراً أمام حرب عالمية ثالثة"[٢٩].

ويتضح مما سبق أن الأحداث المتلاحقة الاقتصادية والعسكرية نجم عنها تدهور في العلاقات الليبية الأمريكية، فلم تقتصر على جانب واحد من الصدام بل إلى أن كل دولة منهما راحت تتهم الأخرى بافتعال أزمة تؤثر على مصالح دول وحكومات العالم

والأفراد والشركات، وما زاد من تأزم الوضع هو التصاعد في الصدام العسكري بين الدولتين كما حصل فوق جزيرة سيرت، واتهام الولايات المتحدة الامريكية لليبيا بدعمها للإرهاب الدولي والمنظمات الإرهابية، وأنها تقف وراء التفجيرات التي استهدفت مصالح أمريكية حول العالم. (٣٠)

من جانبها ادعت الحكومة الليبية في اب عام ١٩٨١ ان الاستخبارات الامريكية كانت تخطط لاغتيال الزعيم الليبي معمر القذافي (٣١). واستمر توتر العلاقات بين الجانبين بعد اتهام الولايات المتحدة الامريكية: ليبيا بالوقوف وراء انفجار قنبلة

في ملهى ليلي في برلين في نيسان عام ١٩٨٦ مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص كان من بينهم اثنان من العسكريين الأمريكيين، واتهمت الولايات المتحدة الامريكية الحكومة الليبية والمكتب الشعبي التابع لها بالانفجار (٣٢).حيث ردت الولايات المتحدة الامريكية على تلك الحادثة بان قصف الطيران الأمريكي أهداف مدنية في كل من طرابلس وبنغازي في نيسان ١٩٨٦، وفي اليوم التالي هاجمت طائرات أمريكية أهدافاً عسكرية ليبية وأخرى إرهابية مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٦٠ مواطناً ليبياً، وردت ليبيا بإطلاق صواريخ تجاه محطة لقوات خفر السواحل الأمريكية في جزيرة لامبيدوزا البريطانية دون إصابة الجزيرة (٣٣).كما أقر الرئيس الأمريكي ريغان في اجتماع لمجموعة التخطيط للأمن القومي الأمريكية خطة لتكثيف وتوسع الجهود السرية المبذولة لإسقاط نظام القذافي والاستمرار في التخطيط السري حول إمكانية توجيه ضربة عسكرية أمريكية مصرية مشتركة ضد ليبيا في السادس من كانون أول عام ١٩٨٦(٣٤).

يتبع ذلك في كانون الاول ١٩٨٦ قام الرئيس الأمريكي ريغان بفرض حظر على كافة أنواع التجارة مع ليبيا وبشكل خاص السفر إليها، ومنع القروض والتسهيلات الائتمانية لها، وتجميد الأصول الليبية، حيث لم يكون بإمكان ليبيا تصدير أية سلعة

للولايات المتحدة الامريكية، اذ كانت الأخيرة أكبر مستورد للنفط الليبي في العام ١٩٨٥، والتي بلغت وارداتها من النفط الليبي في ذلك العام نحو ٢٩٩٥ مليون دولار بما يوازي ٢٧.٤% من إجمالي الصادرات الليبية [٣٥].

يتضح مماتقدم بأن التوجهات الأمريكية سعت نحو توسع حدة التوتر والخلاف مع ليبيا، وذلك لتكون فرصة القضاء على النظام الليبي والثورة الليبية أمراً ممكناً، فقضية لوكربي[٣٦](Lockerbie) تعد في نظر الإدارة الأمريكية هي الفرصة التي لما تسنح من قبل بغية تنفيذ هذا المخطط، ولا يجب أن تمر دون عقاب للجهة المعنية والمسؤولة عنها، فكل المحاولات الأمريكية تجاه ليبيا آلت للفشل، ولم تضع ليبيا بموقع الاتهام بشكل واضح على الرغم من توجيه الاتهام لها بمساعدة منظمات إرهابية إلا أنه لم يثبت ذلك، وأنها تسعى لصناعة أسلحة كيماوية [٣٧]، فالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها تمسكت باتهام ليبيا في حادثة لوكربي ووفرت جميع السبل المتاحة والاتهامات ضد الثورة الليبية والنظام الليبي، الامر الذي أدى الى أزمة في العلاقات الليبية الأمريكية وهو ما سيتم بحثه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني- حادثة لوكربي وأثرها على العلاقات الليبية- الأمريكية:

في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٩٨٨ حصل انفجار الطائرة بان أمريكان (Pan American) في رحلتها ١٠٣ التي غادرت مطار هيثرو قادمةً من ألمانيا في اتجاهها نحو نيويورك وديترويت (Detroit) في الولايات المتحدة الأمريكية وبعد إقلاعها بسبع وأربعين دقيقة وفي سماء بلدة لوكربي الأسكتلندية سمع دوي انفجار قبل سقوط الطائرة على الأرض، وأسفر ذلك عن مقتل جميع ركابها البالغ عددهم (٢٤٣) وجميع أفراد طاقمها البالغ عددهم (١٦)، وإضافةً الى مقتل ١١ مواطناً من أهالي بلدة لوكربي [٣٨].

توصلت الإدارة الامريكية والبريطانية بعد سلسلة من المحادثات والتحقيقات غير المعلنة اذ القت المسؤولية على منظمة فلسطينية اولاً ثم على سوريا، وبعدها على إيران (٣٩)

وعلى الرغم من الخلافات الليبية الأمريكية إلا أن الاتهامات الامريكية لم تكن تشير إلى تورط النظام الليبي في الحادثة أو أحد المواطنين الليبيين في بداية الأمر، فقد أعلن الرئيس الأمريكي ريغان في كلمته الإذاعية الأسبوعية بأنه والرئيس المنتخب جورج بوش الأبHerbert Walker Bush "George "، ملتزمان بمعاقبة المسؤولين عن عملية التفجير، ومن جهة أخرى أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي أنه يعتقد أن تحطم الطائرة الأمريكية كانت نتيجة عمل تخريبي؛ لكنه نفى أن يكون لإيران أو ليبيا أو سوريا أية مسؤولية عن الحادثة (٤٠).

وبعد حرب الخليج الأولى ١٩٩١ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن استمرارها في توجيه الاتهامات لكل من إيران وسوريا لا يخدم أهدافها ومصالحها في المنطقة، بل يزيد من حالة الضغط والازمة عليهما مما يضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة، وعليه فقد بادرت الولايات المتحدة الامريكية بإسقاط التهم عن كل من إيران وسوريا حيث قال "مارلين فيتر" Marilyn Vetter الناطق باسم البيت الأبيض:" أن التحقيق أوضح أن الافتراضات السابقة حول تورط كل من سوريا أو إيران لم يكن لها أساس، فلا يوجد دليل على هذا التورط، وأنه لم تظهر التحقيقات تورط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الحادثة على الرغم من أن الافتراضات والتكهنات السابقة كانت تشير إلى تورطها في الحادثة"(٤١).

وفي المقابل اتهمت الولايات المتحدة الامريكية ليبيا بالوقوف وراء الحادث (٤٢)، فقد أصدرت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا يوم الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٩١

أمر القبض على مواطنيين ليبيين اشتبه في مسوؤليتهما عن تفجير الطائرة، وحسب الاتهام فإن كل من الليبيين (الأمين فحيمة) والذي كان يعمل بمكتب الخطوط الجوية الليبية بمطار لوقا (luke)بمالطا كان يخبئ القنبلة، وأن (عبد الباسط المقرحي) وهو ضابط استخبارات قد اشترى قطع الملابس التي لفت فيها القنبلة من محل تجاري في مالطة [٤٣].

وقال أحد مستشاري البيت الأبيض بأن الحكومة الأمريكية تقدمت بطلب رسمي لتسليمها المتهميْن الليبييْن الذين أصدر القضاء الأمريكي بحقهما إدانةً رسمية لتفجيرهما الطائرة، وعلئ هذا الاساس تم توجيه اتهام رسمي لليبيا بالحادثة، ففي يوم السابع والعشرين من تشرين الأول عام١٩٩١ وجهت كل من الولايات المتحدة الامريكة وبريطانيا وفرنسا إنذاراً رسمياً لليبيا جاء فيه[٤٤]:

١- ضرورة قيام ليبيا بالكشف عن أسماء جميع المتورطين في الحادثة وتقديم التفاصيل عن كافة ملابساته.

٢- تسليم المتهمين بارتكاب الحادثة لمحاكمتهم.

٣- دفع تعويضات مناسبة خلال أسابيع لأسر الضحايا وعددهم ٢٧٠ راكباً.

٤- الالتزام بكل هذه المطالب والتعهد بشكل قاطع وحاسم بوقف مساندة اي عمل إرهابي أو التستر على أي جماعة إرهابية.

٥- التزام الحكومة الليبية باتخاذ إجراءات حاسمة لإثبات نبذها للإرهاب.

وفي مقابل ذلك فإن الرد الليبي جاء على لسان الزعيم معمر القذافي عندما نفى بأن يكون لليبيا أي صلة بالحادثة وجاء ذلك في يوم السابع من كانون الأول ١٩٩١ حيث قال:" ليس لدي أي علم بهذه الحوادث، لأننا ما قررنا ولا خططنا أي

شيء من هذا القبيل وأستطيع أن أقول: سياسياً أنه ليس قرار من الجانب الليبي بهذا الخصوص إطلاقاً وليس لدينا علم بأي تدبير من هذا النوع وليس هذا سلوكنا"(٤٥).

كانت المطالبة الأمريكية والبريطانية لليبيا بتسليم المتهمين بارتكاب الحادثة مستندةً إلى الاختصاص الإقليمي لكل منهما الذي يؤكد سريان قانون كل دولة داخل إقليمها واختصاص قضائها الوطني بالنظر في أي نزاع يقع داخل الإقليم الذي يضمه، لكن ليبيا قد استندت إلى الاختصاص الشخصي للدولة برفضها وإصرارها على محاكمة مواطنيها أمام القضاء الوطني، حيث أن القانون الدولي يبين أن القضاء الجنائي هو المختص بالنظر في المحاكمة، ومن خلال ذلك قامت ليبيا وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من اتفاقية مونتريال(Montreal) والتي تنص على أن المتعاقدة التي يوجد المتهم في إقليمها ، تقوم بالقبض عليه واتخاذ الإجراءات التي تكفيل حضوره للمحاكمة، وعلية فقد فقامت المحكمة العليا بطرابلس بتحديد إقامة المتهمين وباشرت بإجراء تحقيق مبدئي في الوقائع، وكذلك قامت بإخطار الدول المشار إليها حول عملية التحقيق(٤٦).

ومما سبق نرى أن سياسات الضغط الأمريكي البريطاني على ليبيا وكذلك الفرنسي اذ تتهم فرنسا عناصر ليبية بالضلوع في تفجير الطائرة الفرنسية (VTA) ١٩٨٩، فضلا عن ذلك المناوشات العسكرية بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية١٩٨٦، واتهامها بتصنيع أسلحة كيميائية ودعم الجماعات الإرهابية، كل ذلك بهدف وضعها في إطار العزلة الدولية بعيدة عن الاتصال والتكامل السياسي والاقتصادي مع دول العالم الكبرى.

وعلئ اية حال أصبحت هذه القضية محط اهتمام الرأي العام الدولي، والشغل الشاغل للإعلام العالمي لا سيما الأمريكي والبريطاني، فضلا عن العديد من الدول التي تسعى من أجل بناء عملية تفاوض بين الولايات المتحدة وليبيا تجنباً للنزاع في

إطار الأزمة التي كانت متفاقمة بينهما، لكن الولايات المتحدة الامريكية وحليفتها بريطانيا رفضتا ذلك، حيث قامتا بالتخطيط للتحرك المشترك ضد ليبيا وفق خطة اعدها البلدين والتي قامت على ما يلي [٤٧]:

- تتولى بريطانيا إرسال مذكرة رسمية لليبيا كخطورة أولى لتسليمها المواطنين الليبيين المتهمين بارتكاب الحادثة ١٩٨٨ بتفجير طائرة بان أمريكان فوق لوكربي.
- في حال رفض ليبيا تسليم المتهمين تقوم بريطانيا بتقديم مذكرة رسمية لمجلس الأمن لإدانة ليبيا سياسياً مع التوصية باتخاذ إجراءات اقتصادية عقابية حازمة ضدها.

وعندما لم تستجب السلطات الليبية للطلب الأمريكي – البريطاني – الفرنسي تسليم المتهمين قامت في يوم الثالث من كانون الثاني ١٩٩٢ قامت كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بالعمل لاستصدار قرار من مجلس الأمن يطالب فيه ليبيا بضرورة تسليم المتهمين بحادثتي لوكربي والطائرة الفرنسية ١٩٨٨، وقررت الدول الثلاث في الحادي والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٢ عرض الأمر على مجلس الأمن وحصلت بالفعل على قرارين أولهما القرار رقم (٧١٣) وذلك بإجماع أعضاء مجلس الأمن والذي طلب من "ليبيا بالتخلص عن ممارسة كافة الأنشطة الإرهابية، وحظر الطيران المدني من ليبيا وإليها، والتحليق فوق الأراضي الليبية وإغلاق المكاتب الليبية بالخارجة والأجنبية في ليبيا"[٤٨].

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن الصراع قد تحول ليصبح قائماً بين الأمم المتحدة وليبيا، فمن خلال قرار مجلس الأمن السالف الذكر أراد مجلس الأمن التأكيد

على الطابع اللامسموح به دولياً وهو الإرهاب، وأثبات أن مجلس الأمن له دوره في السيطرة على التصرف في النطاق الدولي الجديد.

أما ليبيا فمن جهتها فقد أصدرت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بياناً رسمياً تضمن رد ليبيا على قرار مجلس الأمن، وجاء في البيان" انطلاقاً من إيمان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة الأم والسلم الدوليين، أعلنت عن قبولها لقرار مجلس الأمن رقم (٧١٣) واستعدادها لتنفيذ ما ورد به بشأن نبذ الإرهاب بصورة قاطعة، وعليه فإن الجماهيرية تتخذ الإجراءات التالية [٤٩]:

١- قطع علاقتها بجميع المجموعات والمنظمات التي تتورط بالإرهاب.

٢- تؤكد أنه ليست هناك أية معسكرات لتدريب الإرهابيين في أراضيها، ولن تسمح بأي شكل من الأشكال بأن تستخدم أراضها أو مواطنيها للقيام بأعمال إرهابية.

حاولت ليبيا ابعاد تهمة الإرهاب عنها من خلال وضع المسوولية امام المجتمع الدولي وعلى الولايات المتحدة الامريكية قبول المبادرة بشكل إيجابي، ويتبين لنا بأن ليبيا قامت بالدور المطلوب منها حفاظاً على شعبها وأراضيها ولتجنب أي أزمات، وأنها سعت لإخماد نيران النزاع مع الدول الكبرى، وذلك على أسس سياسية وخطط محكمة تقود إلى الوصول لإحداث مصالحة ليبية أمريكية بهدف كبح جماح المطامع الأمريكية في ليبيا.

لكن ليبيا من جهة أخرى رفضت تسليم المتهمين لمحاكمتهما أمام القضاء الأمريكي أو البريطاني، وعلى الرغم من ذلك فقد اتجهت نحو التعامل مع الأزمة بصورة تعكس مدى رغبتها في تسويتها تسوية قانونية وليس سياسية وذلك بالاستناد إلى

ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية **مونتر**يال [٥٠]لعام ١٩٧١، وقد اعتمدت استراتيجية واضحة للوصول إلى تسوية عادلة للأزمة ارتكزت على جوانب عدة وذلك كما يلي:

أولاً- إبداء مرونة أكثر في طرح وقبول المبادرات السلمية التي هدفت إلى تسوية الأزمة، فقد طرحت ليبيا العديد من المبادرات من بينها إمكانية محاكمة المشتبه بهم في دولة محايدة أو المحاكمة أمام محكمة إسلامية، وكذلك اقترحت ليبيا تقديم المشتبه بهم للمحاكمة فوراً في ليبيا من خلال محاكمة علنية أو إجراء المحاكمة في أي دولة عربية يتم الاتفاق عليها، أو إجراء المحاكمة في مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي أو في مبنى تابع للأمم المتحدة في اوربا ، وأبدت كذلك مرونةً في قبول العديد من المقترحات التي تم طرحها من قبل العديد من الدول والمنظمات الإقليمية لتسوية الأزمة وفق قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية، وبالشكل الذي لا يمس السيادة الليبية، فقبلت مقترح الجامعة العربية القاضي بإجراء محاكمة عادلة للمشتبه بهما يجريها قضاة اسكتلنديون وفق القانون الاسكتلندي وفي مقر محكمة العدل الدولية في لاهاي مع توفير الضمانات العادلة لهما، وكذلك طالبت ليبيا من عدد من الدول القيام ببذل مساعيها الودية لإيجاد تسوية سلمية وعادلة للأزمة، ومن أبرز تلك الدول بلجيكا أثناء ترؤسها المجموعة الأوروبية[٥١].

ثانياً- في ظل الهيمنة الأمريكية والغربية على مجلس الأمن اتجهت ليبيا لعرض الأزمة على الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى محكمة العدل الدولية، وكذلك البحث عن شرعية إقليمية تساند وتدعم موقفها أمام الطرف الأمريكي والغربي، فعمدت ليبيا إلى تفعيل دور المنظمات الإقليمية مثل الجامعة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وحركة دول عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك للعمل على عرض الأزمة على هذه المنظمات بصورة متواصلة لتكون على إطلاع مباشر على كافة

تطوراتها، والعمل والتنسيق الدبلوماسي بما يساعد على اتخاذها لقرارات تدعم الموقف الليبي وتحد من التصعيد الأمريكي الغربي للأزمة(٥٢).

ثالثاً- ابدت ليبيا استعدادها للتعاون الكامل مع سلطات التحقيق في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا للتحقيق في التهم المنسوبة للمتهمين الليبيين، وقد برز من خلال التعاون الذي أبدته السلطات الليبية مع القاضي الفرنسي الذي زار ليبيا خلال المدة من الخامس الى السادس عشر من تموز١٩٩٦، للتحقيق في قضية تفجير الطائرة الفرنسية فوق النيجر، وكذلك أبدت ليبيا تعاوناً واضحاً مع السلطات البريطانية للكشف عن النشاطات التي تقوم بها بعض الجماعات التي تتهمها بريطانيا بارتكاب أعمال إرهابية مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي السري، فضلاً عن إبداء استعدادها رسمياً لدفع التعويضات اللازمة في حالة ثبوت التهمة على المشتبه بهما في حادثة لوكربي وإدانة القضاء لهما(٥٣).

رابعاً- التأكيد المستمر على رفضها لكافة أشكال الإرهاب الدولي والأعمال التخريبية، وعلى خلو أراضيها من أية معسكرات خاصة بمنظمات إرهابية.

خامساً- التركيز على الابعاد القانونية للأزمة من خلال متابعة إجراءات عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية للنظر في مدى اختصاصها في تحديد المحكمة المختصة بمحاكمة المشتبه فيهما (٥٤).

سادساً- الاتجاه نحو فتح قنوات اتصال مع أهالي الضحايا وممثليهم في محاولة لكسب دعمهم لتسوية القضية بشكل سلمي بإجراء المحاكمة في بلد ثالث، وذلك بتأكيد ليبيا على إجراء المحاكمة في بلد ثالث لضمان حقوق أهالي الضحايا مع تقديمها عرض بتقديم مبلغ ثلاثة ملايين دولار تعويضاً عن كل ضحية من الضحايا في حال ثبوت التهمة على مواطنيها(٥٥).

كل هذه المعطيات دلت على وجود بادرة انفراج في الأزمة على الرغم من استمرار الضغوط الأمريكية والغربية على ليبيا، فقد شهدت المدة ١٩٩٨ -١٩٩٩ توافر عدة عوامل وأسباب ساهمت في حدوث تغير نوعي في مواقف أطراف الأزمة، ولا سيما الموقف الأمريكي والبريطاني، لتلتقي بشكل ما مع مبادرات عربية وإقليمية هدفت لتسوية الأزمة بشكل سلمي وبصورة تقبل بها جميع الأطراف، وقد تبين ذلك بعد إعلان الممثلين الدائمين للولايات المتحدة وبريطانيا في الأمم المتحدة أنه من أجل إيجاد حل لهذه الأزمة بطريقة تتيح إقرار العدل فإن حكومتيهما مستعدتان لإجراء استثنائي للترتيب لمحاكمة المتهمين أمام محكمة اسكتلندية تنعقد في لاهاي، وهو مقترح تقدمت بها ليبيا مسبقاً، الأمر الذي أسهم في انفراج ملحوظ في الأزمة أصدر على أثره مجلس الأمن القرار رقم (١١٩٢) ١٩٩٨ تضمن أن تكفل ليبيا حضور المشتبه بهما إلى هولندا للمحاكمة، وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم المساعدة للحكومة الليبية لترتيب نقل المشتبه بهما إلى هولندا مباشرة، وتعليق مجلس الأمن على تدابير الحظر المنصوص في قراري مجلس الأمن رقم (٧٤٨) و (٨٨٣)، فور تقديم الأمين العام تقريراً إلى مجلس الأمن بوصول المشتبه بهما إلى هولندا، وتقديم ليبيا الأدلة المطلوبة إلى فرنسا فيما يتعلق بحادثة التفجير للطائرة الفرنسية فوق النيجر ١٩٨٩[٥٦].

ومن خلال قراءة معطيات الانفراج في المواقف الغربية والأمريكية للأزمة، فإن ذلك يرجع لعدة أمور واعتبارات من أبرزها:

أولاً- قناعة الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية بعدم فاعلية العقوبات التي فرضت على ليبيا، والتقارب الروسي الفرنسي الليبي ودول المجموعة الأوروبية بشكل دعم إمكانية نجاح المساعي الدبلوماسية الليبية في رفع العقوبات عنها،

وكذلك نظراً لحجم المصالح الدولية سواء كانت العربية أم الإفريقية أو الأوروبية في ليبيا، فمثلاً ساهم حجم الاعتماد الأوروبي على النفط الليبي في التخفيف من آثار العقوبات الأمريكية والدولية على القطاع النفطي الليبي [٥٧].

ثانياً- قرار محكمة العدل الدولية الذي صدر في السابع والعشرين من شباط ١٩٩٨ المتضمن نقل ملف القضية من مجلس الأمن إلى محكمة العدل الدولية[٥٨]، إذ ان مكان القضية الطبيعي هو المحكمة باعتبارها قضية قانونية وليست سياسية، وعلى الرغم من التقليل الأمريكي والبريطاني من قيمة هذا القرار على اعتبار أنه لا يغير جوهر القضية، ولا يقضي بتجميد أو إلغاء العقوبة التي كانت المفروضة على ليبيا، إلا أنه أسهم في إضعاف الموقف الأمريكي والبريطاني الداعي لإبقاء العقوبات المفروضة على ليبيا، وساند المواقف القانونية والسياسي الليبي ومطالب الدولة الليبية برفع العقوبات عنها[٥٩].

ثالثاً- المخاوف الأمريكية البريطانية من فقدان مؤيديها في هذه الأزمة لتشددهما الواضح في معالجة الأزمة، فضلاً عن سعي الولايات المتحدة بمراجعة علاقاتها مع دول شمال أفريقيا لخشيتها من المساعي الأوروبية لاستقطاب هذه الدول في تعاون استراتيجي أوسع مع المجموعة الأوروبية [٦٠].

رابعاً- الاستجابة للضغوط االتي مارستها عائلات الضحايا على حكوماتهم بهدف القبول بالمبادرات والمقترحات لتسوية الأزمة والحصول على التعويض المالي عن الضحايا، وقبول محاكمة المشتبه بهما في محكمة محايدة [٦١].

خامساً- إيجابية الموقف الليبي والذي تمثل في قبول العديد من المبادرات السلمية التي هدفت لتسوية الأزمة سلمياً، والتزامها بالتعاون مع سلطات التحقيق الأمريكية

والبريطانية والفرنسية بصورة فتحت الباب أمام إيجاد تقارب بين المطالب الليبية والمطالب الأمريكية والغربية.

وأمام هذه المعطيات وبوادر الانفراج في الأزمة قامت ليبيا بقبول كافة المقترحات والمبادرات، لا سيما المتعلقة بتسليم المتهمين عن حادثة لوكربي، ففي الثالث والعشرين من اذار ١٩٩٩ أعلن الرئيس الليبي معمر القذافي أن المتهمين سوف ينقلا إلى هولندا للمحاكمة، وبالفعل وصلا إلى لاهاي في الخامس من نيسان ١٩٩٩، وكذلك قام مجلس الأمن بتعليق العقوبات المفروضة على ليبيا، وبدأت محاكمة المتهمين في الحادي والثلاثون من كانون الثاني عام ٢٠٠٠، وأدان القضاء الأسكتلندي المقرحي وحكم على لفحيمة بالبراءة [٦٢]

وفي التاسع والعشرين من نيسان عام ٢٠٠٣اعلن عبد الرحمن محمد شلقم [٦٣] أمين الاتصال الخارجي والتعاون الدولي الليبي إثر مفاوضات بين حكومة ليبيا ومحامين عن ممثلي عائلات الضحايا أن ليبيا قبلت بالمسؤولية المدنية عن عملية التفجير وأنه ستدفع مبلغ عشرة ملايين دولار لكل عائلة ضحية على ثلاثة أقساط، وفي مقابل ذلك قام مجلس الأمن الدولي في الثاني عشر من أيلول ٢٠٠٣ برفع العقوبات التي فرضها على ليبيا.

وفي سبيل العودة للعلاقات الطبيعية بين الإدارة الأمريكية وليبيا فقد قامت الأخيرة بالإعلان عن تعليق خططها لإنتاج صواريخ بالستية وأسلحة دمار شامل، وكذلك الموافقة على دخول المفتشين الدوليين للإشراف على إزالة وتدمير تلك الأسلحة، وصادقت ليبيا في الرابع والعشرين من كانون الثاني٢٠٠٤ على معاهدة الحظر الشامل للتجارب الذرية لعام ١٩٩٦، ووقعت على معاهدة الأسلحة الكيميائية في الرابع من شباط٢٠٠٤، التي تمنع إنتاج وتخزين واستعمال أسلحة الكيميائية ، هذا كله عمل

على إنهاء القيود التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على السفر إلى ليبيا وسمحت للشركات النفطية الأمريكية التي تمتلك أصولاً سابقة في ليبيا بأن تتفاوض حول شروط إعادة دخولها، وسمحت كذلك بتنفيذ التبادل الطبي والتعليمي مع ليبيا، ودعت ليبيا بفتح قسم من مصالحها في الولايات المتحدة الامريكية(٦٤).

وجاء الحدث الأهم في سير العلاقات الامريكية الليبية عندما قام مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وليام بيرنز "William Burns"(٦٥) في الثالث والرابع والعشرين من آذار عام ٢٠٠٤ بزيارة لليبيا للتباحث حول خطوات لاحقة لتطبيع العلاقات بين البلدين، وفي العشرين من أيلول عام ٢٠٠٤ وقع الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن الأمر التنفيذي بقرار رقم (١٣٣٥٧) الذي أنهى حالة الطوارئ القومية فيما يخص ليبيا، ووضع حداً للعقوبات الاقتصادية الأمريكية التي كانت مفروضة على ليبيا، وألغى قرار تجميد الأموال الليبية في المصارف الامريكية ، وسمح باستئناف الرحلات الجوية بين البلدين، وكذلك أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية حينها كونداليزا رايسCondoleezza Rice في الخامس عشر من أيار عام ٢٠٠٦ أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعيد علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع ليبيا، وقد رفعت درجة مكتب الاتصال الأمريكية في طرابلس ومكتب الاتصال الليبي في واشنطن إلى درجة سفارة، وفي نيسان عام ٢٠٠٧ قام نائب وزيرة الخارجية الأمريكية جون دي نيغروبونتي John D. Negroponte بزيارة لليبيا للتباحث حول أزمة دارفور ومسائل إقليمية أخرى، وفي تشرين الاول من العام نفسه وبدون اعتراض أمريكي تم انتخاب ليبيا كعضوغير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين(٦٦).

وفي زيارة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس لليبيا ولقائها بالقذافي يوم الخامس من أيلول عام ٢٠٠٨والتي وصفت بالتاريخية فقد أشار البيت الأبيض لهذه

الزيارة (بالفصل الجديد في العلاقات الليبية الأمريكية) ودعماً لهذه العلاقة فقد قام نجل القذافي سيف الإسلام بزيارة سياسية لواشنطن بتاريخ الخامس عشر من تشرين الثاني عام ٢٠٠٨، وكذلك قام معتصم القذافي نجل الرئيس القذافي ومستشاره لشؤون الأمن القومي بزيارة للولايات المتحدة الامريكية في شهر نيسان عام ٢٠٠٩.

ونتيجة التحولات التي رافقت العلاقات الليبية الأمريكية كدخول ليبيا إلى معترك الربيع العربي وما شهده من احتجاجات ومظاهرات مطالبةً بإسقاط النظام الليبي وعلى رأسه القذافي، فإن لتلك الأحداث أثراً على التغير الكبير في العلاقات الليبية الأمريكية، وقد شهدت المرحلة عام ٢٠١١ نقطة تحول كبيرة في مستقبل النظام السياسي الليبي، وما آلت إليه العلاقات الليبية الأمريكية.

اذ أن هذه المرحلة والتي بدأت تتشكل ملامحها مع أحداث الربيع العربي التي كانت ليبيا ساحة من ساحاته الساخنة بين النظام والثوار المعارضين له وذلك في السابع عشر من شباط عام ٢٠١١، فقد ادت الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً محورياً في ثورات الربيع العربي، إذ كان ذلك واضحاً سواء أكان هذا الدور ذا طابع سلمي من خلال دعم ما يسمى بالتحول الديمقراطي في المنطقة أو عبر تقديم المساعدات والمعونات، أو كان ذا طابع عسكري فج كما حدث في التدخل العسكري من قبل قوات حلف شمال الاطلسي ضد نظام معمر القذافي في ليبيا، كما أن البعد الخارجي ادى دوراً هاماً أثناء تفجر هذه الثورات بقصد دعمها أو فيما يسمى بالمراحل الانتقالية بهدف توجيه سياساتها، فقد تدخلت القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في شئون الدول العربية، وفي مسار الثورات العربية للحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهو تدخل اتخذ منحى أكثر صلابة في التعامل

مع ليبيا التي تدخلت فيها الولايات المتحدة بحجة المساعدات الإنسانية ولم تتوقف إلا بعد سقوط نظام القذافي(٦٧).

فقد كانت الولايات المتحدة أهم حليف رئيس للمجلس الانتقالي الليبي الذي يمثل قوى الثورة الليبية المعارضة لنظام القذافي، إما على الصعيد السياسي أو العسكري، فمن الناحية السياسية، كان للولايات المتحدة دور كبير في دعم المجلس الوطني الانتقالي الليبي المؤقت وكان لها دور مميز في إطلاق ما عرف بعملية فجر الأوديسيا odyssey في التاسع عشر من اذار عام ٢٠١١ ، حيث بذلت سفيرة الولايات المتحدة الامريكية لدى الأمم المتحدة سوزان رايسSusan Rice ، تأثيراً كبيراً على أعضاء مجلس الأمن لاتخاذ قرار يرمي إلى فرض منطقة حظر الطيران الليبية المقترحة، وكذلك فقد تميز الموقف الأمريكي بمساندة غيرمحدودة للاعتراف رسمياً بالمجلس الانتقالي الليبي باعتباره سلطة شرعية في ليبيا، وكان الموقف الأمريكي من الأحداث في ليبيا قوياً وحاداً، فقد استظلت الإدارة الأمريكية، ومن بعدها حلف شمال الأطلسي (الناتو) بقراري مجلس الأمني الدولي رقم ١٩٧٠ ١٩٧٣ اللذين صدرا عن مجلس الأمن في اذار ٢٠١١ بوصفهما مسوغين للتدخل العسكري المباشر في الأحداث في ليبيا بحجة حماية المدنيين، الأمر الذي ساهم كثيرا في سقوط نظام القذافي(٦٨)

الخاتمــة:

تناول هذا البحث أزمة لوكربي ١٩٨٨ وأثرها على العلاقات الليبية الأمريكية من منظور سياسي وبعد دولي، ودور هذه الأزمة في تأطير هذه العلاقات والتأثير عليها، وتتبع البحث تطوير العلاقات الليبية الأمريكية من مرحلة التعاون والتحالف إبان الحكم الملكي، إلى مرحلة التدهور والصدام والقطيعة إبان الحكم الجمهوري وصولاً إلى مرحلة الانفراج والتهدئة مع محاولة البحث في أثر تلك الأزمة على تلك العلاقات.

وبناءا علئ ذلك فإن العلاقات الليبية الأمريكية قد شهدت تدهوراً كبيراً لا سيما بعد قيام ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ وما صاحبها من إجلاء للقوات العسكرية الأمريكية من ليبيا، وكذلك من اتهام ليبيا بدعم الإرهاب والعدوان على ليبيا عام ١٩٨٦ وفرض العقوبات عليها، وإضافةً لذلك جاءت الأزمة الكبرى وهي حادثة لوكربي التي أسهمت في نمو الصراع الليبي الأمريكية مما نجم عنه فرض عقوبات على ليبيا بضغط أمريكي من قبل مجلس الأمن الدولي، وبالرغم من ذلك اتجهت السياسة الليبية الخارجية نحو مسار جديد لكسب ثقة الدول الكبرى للخروج من العزلة الدولية والدخول في معترك النظام الدولي.

اذ أن تلك الحادثة زادت من حالة التوتر والضغط الاقتصادي والعسكري بين البلدين، إلا أن ليبيا استطاعت تحويل الصراع من صراع سياسي عسكري إلى صراع قانوني تحكمه محكمة العدل الدولية عندما قبلت بأن يتم محاكمة المتهمين بالتفجير للطائرة الأمريكية باسكتلندا، وبذلك يكون الصراع قد تحول ليصبح قائماً بين الأمم المتحدة وليبيا، فمن خلال قرار مجلس الأمن السالف الذكر أراد مجلس الأمن التأكيد على الطابع اللامسموح به دولياً وهو الإرهاب، وأثبات أن مجلس الأمن له دوره في السيطرة على التصرف في النظاف الدولي الجديد.

وهذا الموقف الليبي يضع المسوؤلية امام المجتمع الدولي وعلى الولايات المتحدة الامريكية تلقي المبادرة بشكل إيجابي، ويتبين لنا بأن ليبيا قامت بالدور المطلوب منها حفاظاً على نفسها وشعبها وأراضيها ولتجنب أي أزمات، وأنها سعت لإخماد نيران النزاع القائم مع الدول الكبرى، وذلك على أسس سياسية وخطط محكمة تقود إلى الوصول لإحداث مصالحة ليبية أمريكية بهدف كبح جماح المطامع الأمريكية في ليبيا. ومع ذلك فقد استمرت ليبيا برفضها تسليم المتهمين لمحاكمتهما أمام القضاء

الأمريكي أو البريطاني، وبالرغم من ذلك فقد اتجهت نحو التعامل مع الأزمة بصورة تعكس مدى رغبتها في تسوية الأزمة تسوية قانونية وليس سياسية. مع بداية فك العزلة الدولية على ليبيا، وبداية ظهور تقارير ايجابية من منظمات حقوق الانسان حول الوضع في ليبيا، حتى بداية ما يسمى بثورة السابع عشر من شباط ٢٠١١ حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية الحليف الرئيس لمجلس الوطني الانتقالي الليبي، المعارض لحكم القذافي في معركته العسكرية والدبلوماسية والدولية ضد القذافي منذ التاسع عشر من اذار ٢٠١١ ، حيث بدت الولايات المتحدة لامريكية بقواتيا الجوية ومشاة البحرية دورا اساسيا في قمع الدفاعات الجوية الليبية في أواخر اذار ومساندة الثوار على الأرض من خلال الغطاء والقصف الجوي، والذي انتهى وبالتحالف مع حلف الناتو في اسقاط نظام معمرالقذافي.

هوامش البحث ومصادره

(١) بدا التخطيط العملي لثورة الفاتح من أيلول منذ عام ١٩٥٩ في مدينة سبها في جنوب ليبيا عندما كان تنظيم الضباط (الوحدويون الاحرار) الاثني عشر طلاباً في المدارس الثانوية حينما شكلوا الخلية الأولى للثورة بقيادة معمر القذافي وتمكنوا من الانقلاب على السلطة بعد عشر سنوات وانهاء الحكم الملكي في اول من أيلول ١٩٦٩ وإعلان الجمهورية في ليبيا، للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عبد الرزاق مناع، ثورة الفاتح حتى سبتمر ابعادها ومراميها، دار الفكر، ط٢، طرابلس ١٩٧٢

(٢) ادريس السنوسي (١٨٩٠-١٩٨٣) أحد افراد العائلة السنوسية التي حكمت في شمال افريقيا، تم تتويجة ملك على ليبيا عام ١٩٥١ بعد طرد الاحتلال الإيطالي، كانت سياسته موالية للغرب وعقد عدة اتفاقات ومعاهدات مع كلا من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، خلع من عرشة على إثر قيام ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ بقيادة معمر القذافي، ينظر: المنجد في الاعلام، الطبعة السادسة والعشرين، دار العلم للطباعة والنشر، بيروت،٢٠٠٣، ص ٣١.

(٣) منصور الشكري خلفية، التوترات في العلاقات الليبية الأمريكية، ندوة الحوار الليبي الأمريكية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، مانشستر، هولندا، مطابع إديتار، الدار العربية الإيطالية للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص٣٩.

(٤) من موالد مدينة سرت الصحراوية الواقعة بين طرابلس وبنغازي، ولد عام ١٩٤٣، أكمل دراسته الأولية في سبها، والتحلق بالمدرسة الثانوية فيها، وشارك في تظاهرات عام ١٩٦١ في سبها، فكانت مشاركته سبباً في طرده من مدراس فزان، فانتقل إلى مصراتة ليكمل تعليمه الثانوي، وحصل على شهادة ليسانس (بكالوريوس) في الآداب من قسم التاريخ، والتحق في عام ١٩٦٣ بالكلية العسكرية في ليبيا وتخرج منها عام ١٩٦٥، واشترك في بعثة عسكرية ليبية إلى بريطانيا عام ١٩٦٦، وكان له دور بارز في الإعداد لثورة الفاتح عام ١٩٦٩، ونتيجةً لجهوده عينه مجلس قيادة الثورة قائداً عاماً للقوات المسلحة، ورقي إلى رتبة عقيد ثم أصبح رئيساً لمجلس قيادة الثورة، ينظر: محي الدين عيميمور،نحن والعقيد صعود وسقوط معمر القذافي، موفم للنشر والطباعة، طرابلس، ٢٠١١

(٥) السيد عوض عثمان، العلاقات الليبية–الأمريكية ١٩٤٠–١٩٩٢، ط١، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩٤،ص١٠٨–١١٠.

(٦)الحويسن حسن لفيتوري، العلاقات الليبية الأمريكية، شقاق أم وفاق في ظل إدارة كلينتون، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤،ص ٥٠.

(٧)منصور الشكري، خلفية التوترات في العلاقات الليبية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٤٠.

(٨) السيد عوض عثمان ،العلاقات الليبية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٩) ريتشارد نيكسون (1913–1994) وهو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع والثلاثون (١٩٦٩–١٩٧٤) ونائب الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون (١٩٥٣–١٩٦١) اضطر للتنحي من منصبه عام ١٩٧٤ خوفًا من أن توجه إليه تهمة التستر على نشاطات غير قانونية لأعضاء حزبه في فضيحة ووترغيت تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانته، كان زعيماً للتيار العالمي (المضاد للتيار الانغلاقي) داخل الحزب الجمهوري، كما عمل بالسابق سيناتورا وممثلا عن الحزب الجمهوري في كاليفورنيا. ولد نيكسون في مدينة يوربا ليندا كاليفورنيا .تخرج من مدرسة وينتر الثانوية في ١٩٣٤ ثم في مدرسة الحقوق في جامعة دوك عام ١٩٣٧، ثم عاد إلى كاليفورنيا لممارسة المحاماة، ومن ثم عاد هو وزوجته بات نيكسون Pat Nixon إلى نيويورك للعمل في الحكومة الفيدرالية عام ١٩٤٢. ومن ثم خدم في القوات البحرية الأمريكية في الحرب العالمية الثانية. انتخب نيكسون عن ولاية كاليفورنيا كعضو في مجلس النواب الأمريكي في عام ١٩٤٦ ولمدة سنتين وانتخب أيضاً كسيناتور عام ١٩٥٠، متابعته وملاحقته لقضية الجاسوس السوفيتي الجير هيس عززت سمعة نيكسون كمعاد للشيوعية وجعلته مشهوراً على المستوى القومي. كان نائب الرئيس دوايت آيزنهاور بناء على ترشيح الحزب الجمهوري في انتخابات ١٩٥٢ وظل نائباً لمدة ثماني سنوات حتى عام ١٩٦٠، ومن ثم خاض حملة رئاسية غير ناجحة عام ١٩٦٠ ومن ثم خسر بصعوبة كبيرة أمام جون كيندي،

وخسر أيضا سباق الفوز بمنصب حاكم كاليفورنيا في عام ١٩٦٢، وفي عام ١٩٦٨ خاض حملة رئاسية ناجحة وتم انتخابه. ينظر: صالح زهر الدين، موسوعة الإمبراطورية الامريكية. قاموس الشخصيات الامريكية، ج٢،المركز الثقافي اللبناني ، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص ١٢٨-١٣٠

(١٠) رفعت سيد أحمد، الطريق إلى طرابلس، العلاقات الليبية الأمريكية مع التفاصيل الوثائقية لحادثة الطائرة بان أمريكان، ط١، مركز القادة للكتب والنشر، القاهرة، ١٩٩٢،ص٢٢.

(١١) قاعدة ويلس(Wheelus) سمحت بريطانيا للولايات المتحدة الامريكية من انشاء قاعدة في طرابلس عام ١٩٤٣ على اثر المساعدات التي قدمتها القوات الامريكية لدول الحلفاء بالوقوقف ضد دول المحور وذلك مقابل مليون دولار سنويا تدفها الولايات المتحدة الامريكية للحكومة لليبية المؤقتة،وهو مبلغ ضيئل مقارنة بالمزايا التي تجنيها الولايات المتحدة من وراء هذه الاتفاقية، اذ منحتها هذه الاتفاقية حق السيطرة الكاملة على الأجواء والمياه الليبية ، والأخطر من ذلك ان هذه الاتفاقية قد اتاحت للولايات المتحدة الامريكية بان تسمح لدول أخرى باستخدام القاعدة مع اعفائها من جميع الرسوم والضرائب ولايسري عليها القانون الليبي، للمزيد من التفاصيل ينظر:إبراهيم فنجان الامارة، الانسحاب الأمريكي من قاعدة ويلس في ليبيا ١٩٧٠، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٥، جامعة البصرة – كلية التربية للبنات، السنة ٢٠١٣.

(١٢) ميريلا بيانكو، القذافي رسول الصحراء، سيرة وحوار، دار الشورى، بيروت، (د.ت)ص ١١٩.

(١٣) منصورالشكري، خلفية التوترات في العلاقات الليبية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٤١.

(١٤) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذين في الشرق الأوسط (العراق، ليبيا، السودان)، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠١، ص ١٤٥؛ الشكري، خلفية التوترات في العلاقات الليبية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٤١.

(١٥) عوض السيد، العلاقات الليبية الأمريكية، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(١٦) فرج بو عيشة، العلاقات الامريكية الليبية: الاثام والمغفرة، ١ اب ٢٠٠٩؛علاء سالم، تطور العلاقات الليبية – الامريكية،السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، العدد٦٠/نيسان ١٩٨٩، ص٢١٩

(١٧) محمد المصري، الإرهاب الامبريالي، سلسلة كتاب الشعب، عدد ٦، المنشاة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط١، ١٩٨٢، ص ١١٥

(١٨) علي الحضيري: بدا حياته الدبلوماسية منذ عام ١٩٧٠ عندما عين ملحقا ثقافيا للسفارة الليبية في فرنسا، ثم تدرج في العمل الدبلوماسي، اذ كلف سفيرا لليبيا في عدة دول افريقية واوربية منها تعينية سفيرا لليبيا في غينيا كونكري ١٩٧٣، تولى مهام سفير غير مقيم في عدة دول افريقية، ففي

عام ١٩٨٠ عين سفيرا في بلجيكا ثم في باريس ١٩٨٥ لدورتين متتاليتين، وكان الحضيري مقربا من معمر القذافي، حيث عمل مترجما للقذفي اثناء زيارة الأخير لفرنسا وحضر التوقيع لصفقة الطائرات الميراج الشهيرة، للمزيد ينظر:الموقع الالكتروني(الانترنت) https://www.afrigatenews.net/a/188649

(١٩) بيلي كارتر:ولد في الخامس والعشرين من ايلول١٩٣٧ وهو شقيق الأصغر للرئيس الأمريكي جيمي كارتر، خدم اربع أعوام في سلاح المشاة البحرية الامريكية، ثم قام بالعمل مع شقيقه في الاعمال التجارية ١٩٥٥ ، ثم تنافس في عام ١٩٧٦على رئاسة بلدية جورجيا لكنه فشل، وفي عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩ أصيب بمرض البنكرياس والذي توفي على اثرها للمزيد ينظر: Billy Carter. Jimmy Carter. WGBH American Experience. PBS

(20) Schumacher, Edward (1986), The United States and Libya, Eoteognaffairs, Vole (56). No 2, New York, pp 342-343.

(١٤) ولد رونالد ريغان في (تامبيكو Tampico) في ولاية (اليونيز Illinois) الأمريكية في شباط ١٩١١ ، حصل على منحة دراسية في "كلية ايوريكا Eureka Collage" وهي مدرسة تنسب نفسها إلى "شيعة السيد المسيح" تقدم لطلابها دراسات في علوم مختلفة كالفنون والعلوم والحاسوب والتكنولوجيا والقانون والإدارة والدراسات الدينية ... الخ ، حيث تخرج منها عام ١٩٣٢ . ثم عمل في إذاعة رياضية حتى اصبح مذيعا في محطة "ديز موينز DesMoins" في ولاية "ايوا Iowa" عام ١٩٣٦ . وفي عام ١٩٣٧ ذهب ريغان إلى هوليود وبدأ مهمة التمثيل التي استمرت اكثر من ٢٥ عاما ، شارك في اكثر من (٥٠) فيلما سينمائيا . برز ريغان على الساحة السياسية عام ١٩٦٤ عندما ألقى خطابا تلفزيونيا حماسيا ساند فيه مرشح الرئاسة الأمريكية عن الحزب الجمهوري السيناتور "باري كولد ووتر B.Gold Water" ، وعلى الرغم من خسارة الأخير في الانتخابات ، إلا أن حملته الانتخابية أبرزت ريغان على الصعيد الجماهيري ، وكان من نتائج ذلك فوزه بولاية حاكم كاليفورينا عام ١٩٦٦ ، ثم فاز بولاية ثانية لها عام ١٩٧٠ . وفي عام ١٩٨٠ دخل انتخابات الرئاسة الأمريكية كمرشح عن الحزب الجمهوري ، وفاز فيها بنسبة (٥١%) ضد (٤١%) لمنافسه الرئيس كارتر ، ثم فاز ريغان بفترة رئاسية ثانية عام ١٩٨٤ واستمر حتى عتم ١٩٨٨ فاصبح الرئيس الأربعين للولايات المتحدة ، للتفاصيل انظر :

- Michael Schaller, Reckoning with Reagan: America and its President in The 1980, (London, 1990), PP. 21-32; William E. Pemberton, Exit with Honor: The Life and Presidency of Ronald Reagan (Sharpe, 1997).

(٢١) تيم نبموك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الاوسط (العراق، ليبيا السودان)، مركز الوحدة العربية للدراسات، بيروت، ط١،٢٠٠١، ص ١٥٣

(٢٢) ألكسندر هيغ: ولد في كانون الأول عام ١٩٢٤، ثم شغل منصب القائد العام للقوات حلف الناتو ١٩٧٤–١٩٧٩ ثم تم اختياره. وزيراً للخارجية الامريكية من ٢٢ كانون الثاني١٩٨١ الى ٥ تموز ١٩٨٢، توفي في ٢٠ شباط عام ٢٠١٠ للمزيد ينظر: Biography of Alexander Haig, Four-star general and U.S. Secretary of State, 1981-82.

(٢٣) نقلا عن:سعد الدين إبراهيم،في طبائع الاستبداد: معمر القذافي، مركز الدراسات الليبية،(ب.م)،٢٠٠٧.

(٢٤) رجب ضو المريض، ، الجامعة العربية وقضية لوكربي، سلسلة رسائل ماجستير وأطارح، ط١، أكاديمية الدراسات العليا، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة، طرابلس، ليبيا، ٢٠٠٦،ص ٢٠.

(٢٥) علاء سالم ، تطور العلاقات الامريكية الليبية،جريدة الاهرام، السنخة الالكترونية ، ١ نيسان ، ١٩٨٩،ص ٣٥

(٢٦) مصطفى جفال، كتاب الموقف العربي المواجهة العربية الأمريكية فوق خليج سرت، (د.ت)ص ١٣؛ محمد سماك، موقف النظام الدولي من الإرهاب، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، ط١، منشورات دراسات العالم الإسلامي،١٩٩٢ ص ١٤٢.

(٢٧) مدحت فؤاد، تفجير الطائرة الأمريكية الرحلة ١٠٣، الخفايا والوثائق، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ١٩٩٢،ص ١٠٩.

(٢٨)المياه الإقليمية : مناطق مياه البحار والمحيطات التي تمتلك دولة ما حق السيادة عليها. وتتضمن هذه الحقوق التحكم بالصيد، والملاحة ، والشحن البحري، علاوة على استثمار المصادر البحرية واستغلال الثروات المائية الطبيعية الموجودة فيها. ان معظم الدول المائة والعشرين التي لها حدود على البحار قد حددت مابين ١٢ ميلا بحريا الى عدة اميال بحرية مياها اقليمة لبدانها.

(٢٩) فتحي معتوق، المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية وأثرها في السياسة الخارجية الليبية ١٩٩٠–٢٠٠٣، إصدارات مجلس الثقافة العامة، الجماهيرية الليبية،٢٠٠٨، ص ٣٣.

(٣٠) محمد السيد سعيد ، المصدر السابق،

(٣١) مصطفى وحيد، الحملة الأمريكية ضد ليبيا والحرب على الجنوب، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي والأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، ط١، منشورات دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢،ص ٤٠.

(٣٢) اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، إدارة شؤون الأمريكيتين، تقرير حول العلاقات الأمريكية الليبية، ص ١٦.

(٣٣) رجب المريض، الجامعة العربية وقضية لوكربي، المصدر السابق، ص ٢٩.

(٣٤) اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي، المصدر السابق، ص ١٧.

(٣٥) أحمد السيد النجار، الحملة الغربية ضد الجماهيرية الليبية العقوبات المحتملة وإمكانية المواجهة، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، ط١، منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، ١٩٩٢،ص ١٩٣.

([٣٦])قرية بإسكتلندا في بريطانيا اكتسبت شهرتها من سقوط طائرة ركاب أمريكية في يوم الأربعاء ٢١ كانون الأول، اذا انفجرت الطائرة بيونغ ٧٤٧، التابعة لشركة بان الامريكان اثناء تحليقها فوق قرية لوكربي، وقد نجم عن الحادث مقتل ٢٧٠ شخصاً هم جميع من كان علئ متن الطائرة و ١١ شخصا من سكان القرية، قامت عائلات من ضحايا لوكربي بتأسيس مجموعة ضغط فعالة ذات صوت عال ومؤثر تناي بالقبض علئ مرتكبي الجريمة بالعقوبات وتطبيق العدالة، للمزيد ينظر: احمد السيد النجار،المصدر السابق، ص٧٩

(٣٧) اتهم الجانب الأمريكي للسلطات الليبية ببناء مصنع لانتاج الأسلحة المحضورة، اذ بدات قضية مصنع الرابطة في أيلول ١٩٨٨ واستمرت حتى كانون الأول ١٩٨٨، اذ نجحت بعض الدوائر إدارة الامريكية باستخدامها أدوات الضغط والتصعيد عندما اقنعت بعض الدول الكبرى مثل الاتحاد السوفيتي وحلفائها الغربيين بريطانيا وفرنسا، بان ليبيا تبني مصنعاً للاسحلة الكيماوية بدعم من بعض الدول واهمها المانيا واليابان، للمزيد من التفاصيل ينظر: فتحي الدويهش، فن إدارة الازمات الدولية، قراءة للتجربة الليبية في إدارة الازمة، مركز الدراسات العلمانية في العالم ، ينظر الموقع الالكتروني:http://www.ssrcaw.org

(٣٨)الصادق مصباح ادريس، قضية لوكربي بين القانون الدولي والمنظمات الدولية المتخصصة، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٢،ص ١٥.

(٣٩)سبق اتهام ليبيا توجية اتهامات عديدة لجهات أخرى وراء هذا الحادث، كايران، سوريا ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، للمزيد من التفاصيل ينظر: جون كوولي، الحصاد، حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة: عاشور سامي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ص٢٦٩-٢٧٢

(٤٠) السيدعوض، العلاقات الليبية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٤٦٤؛ ومجموعة مؤلفين ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، ط١، منشورات العالم الإسلامي، ١٩٩٢،ص٥.

(٤١) عامر علي أبو كبداره، أزمة لوكربي الدوافع والأبعاد، دراسات في إدارة الجماهيرية للأزمة، رسالة ماجستير غير منشوره، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، قسم العلوم السياسية، ليبيا،١٩٩٢، ص ٥٥-٥٦.

(٤٢) ماجد الحموي، قضية لوكربي بين السياسة والقانون والعلاقة بين المحكمة العدل الدولية ومجلس الامن، مجلة جامعة دمشق، مج ١٧، العدد ٢، ٢٠٠١، ص ٣

(٤٣) ثروت عبد الهادي خالد، هلال، إسماعيل أحمد، قضية لوكربي بين الحقيقة والتضليل، دراسة وتحليل لجميع تطورات أزمة لوكربي من بدايتها حتى الآن، دار النهضة العربية، القاهرة،٢٠٠٢، ص ١١.

(٤٤) علي محمد، لوكربي أسرار وخفايا ودور المملكة العربية السعودية، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(٤٦) علي عبد الرحمن ضوي، الجوانب القانونية للاتهامات الأمريكية البريطانية المتعلقة بحادث طائرة بان أمريكان فوق لوكربي، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي، الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية، ط١، منشورات مركز العالم الإسلامي،١٩٩٢، ص ٢٣٧.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٤٨)رفعت السيد أحمد، الطريق إلى طرابلس، العلاقات الليبية الأمريكية مع التفاصيل الوثائقية لحادثة الطائرة بان أمريكان، ط١، مركز القادة للكتاب طباعة ونشر وتوزيع، مصر،١٩٩٢، ص ٢١-٢٢.

(٤٩) علي محمد، لوكربي أسرار وخفايا ودور العربية السعودية، المصدر السابق، ص ١٧٢-١٧٤.

(٥٠) تُعرف اتفاقية مونتريال على أنّها اتفاقيّة مخصّصة لمنع الأنشطة الغير قانونيّة، التي تؤثّر بشكل سلبي على سلامة الطيران المدنيّ، حيث يعود تاريخها إلى عام ١٩٧١، إذ إنّها أدرجت إلى جانب اتفاقيّة طوكيو واتفاقيّة لاهاي. وتلك الاتفاقيّات الثلاثة التي نصّت عليها منظمة الطيران المدني الدولي في فترة الستينيات؛ ذلك بسبب زيادة عدد الحوادث الغير قانونيّة، التي تعرّض لها الطيران المدني في تلك الفترة. والمتمثلة بوضع القنابل على متن الطائرات واختطافها، تعرّض الموظفين في المطارات أو الركاب أو الطائرات لهجوم من قبل بعض الأشخاص، حيث يشار إلى أنّه لقد تمّ وضع قواعد تخصّ ملاحقة المجرمين السابقين قضائياً، تسليمهم وحبسهم بناء على نصوص الاتفاقيّة

،للمزيد من التفاصيل ينظر: طالب حسن موسى ، القانون الجوي الدولي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ؛ عمان ،٢٠٠٢ ، ص١٤١

(٥١)سامح غالي، المبادرة الليبية الجديدة في أزمة لوكربي، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣١)، القاهرة، ١٩٩٨،ص ٢٥٦؛ محمد السيد سعيد، التقرير الاستراتيجية العربي لعام ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،١٩٩٥، ص ١٣٢.

(٥٢) عبد الله الأشعل، أزمة لوكربي من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٤)،١٩٩٩، ص ١٩٧.

(٥٣) مركز دراسات الوحدة العربية ،يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام ١٩٩٤، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،١٩٩٥، ص ٤٧٩.

(٥٤) الأمانة العامة للجامعة العربية ، الأزمة الليبية، الجزء الثاني، معرض الصحافة، مجلد (١١)، عدد (١٤)، القاهرة،١٩٩٦، ص ٢٧.

(٥٥) سامح غالي، المبادرة الليبية الجديدة في أزمة لوكربي، المصدر السابق، ص ٢٥٦.

(٥٦) ينظر: قرار مجلس الأمن رقم (١١٩٢) لسنة ١٩٩٨.

(٥٧) عبد الله صالح ،قضية لوكربي وتحول المواقف الغربية، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٣٤)، ١٩٩٨،ص١٩٨، محمد حسين حسني، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم الإسلامي، دراسات لمحددات النجاح، كراسات استراتيجية، عدد (٧٩)، القاهرة،١٩٩٩، ص ٢٤-٢٧؛ ، أمينة منصور ، لوكربي.. صيغة حل في النفق الطويل، مجلة الشاهد، عدد (١٥٣)، بيروت، ١٩٩٩،ص ٢٦.

(58) International Comet of Justice (1998), Case Concerning Questions of Interpretation and Application of the 1971 Montreal Conversation Arising the Arial Incident At Lockerbie, 89,27 February 1998.

(٥٩) محمد أسعد، ، إعلان محكمة العدل الدولية في شأن قضية لوكربي، مجلة شؤون شرق أوسط، عدد (٧٣)، بيروت، ١٩٩٨،ص ١٢٠.

(٦٠) أميرة منصور، لوكربي... صيغة الحل، المصدر السابق، ص ٢٥.

(٦١) عبد الله الأشعل، أزمة لوكربي من الشرعية الدولية إلى العدالة البريطانية، المصدر السابق، ص ١٩٩.

(٦٢) منى حسين عبيد، ابعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا،مجلة دراسات ،دولية،جامعة بغداد،مركز دراسات دولية ،العدد٥١،كانون الثاني ،٢٠١٢ ، ص ص٤١-٤٢

(٦٣) ولد عبد الرحمن شلقم العام ١٩٤٩ في منطقة الغريفة، تخرج من جامعة القاهرة قسم صحافة العام ١٩٧٢، ويتحدث الإنكليزية، الإيطالية والفرنسية. لديه اهتمامات أدبية وهو عضو في لجنة الإبداع الثقافي، ولديه إنتاجات شعرية ترجم بعضها للإنكليزية والإيطالية وعمل في المجال السياسي حتى اصبح أمين للجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي في ليبيا في المدة بين (٢٠٠٠ –٤ اذار ٢٠٠٩)، خلفا لعمر مصطفى المنتصر. ينظر الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki

(٦٤) اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، الإدارة العامة لشؤون الأمريكيتين، تقرير حول العلاقات الليبية الأمريكية، ١٧٨٦–٢٠٠٨.

(٦٥) وليام بيرنز: ولد عام ١٩٥٦، في فورت براج بولاية كارولاينا الشمالية. حصل على بكالوريوس آداب في التاريخ من جامعة لاسال و ماجستير ودكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد، دبلوماسي أمريكي شغل بيرنز سابقًا منصب سفير الولايات المتحدة في الأردن من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠١ ، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ ، وسفير الولايات المتحدة لدى الاتحاد الروسي من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ ، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١١ وهي من بين الأدوار العليا الأخرى في واشنطن والخارج. وهو حاصل على أعلى رتبة في السلك الدبلوماسي ، وسفير مهني ، وهو ثاني دبلوماسي محترف يخدم في التاريخ ليصبح نائب وزير الخارجية.للمزيد من التفاصيل ينظر: William j. United States Department of State: Biography ofWilliam J. Burns

(٦٦)اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، الإدارة العامة لشؤون الأمريكيتين، المصدر السابق.

(٦٧) داليا رشدي البعد المنسي، تأثير المتغير الخارجي في صراعات المراحل الانتقالية للثورات، اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر ٢٠١٢، لسنة ٢٠١٢،ص١٩.

(٦٨) كمال السعيد حبيب، قيد التشكل، الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، عدد (١٩٠)، ٢٠١٢،ص ٤٠.